

إعادة هندسة الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.. من «الحماية المباشرة» إلى «التمكين والوكالة»

ما كانت الولايات المتحدة لتعمل على حشد أساطيلها في الخليج، وبدء حرب غير محددة الأمد، من دون هدف استراتيجي ذي علاقة بتحولات النظام الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط. وما كانت الجيوش الأمريكية لتنسحب من العراق، كما يدّعي الإعلام، من دون استراتيجية معنية بهندسة جديدة للدور الأمريكي في المنطقة. فما هي هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة-القديمـة؟

تؤكد استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي 2026 أن الجيش الأمريكي سيعمل على إعادة هندسة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، من «الحماية المباشرة» إلى «التمكين والوكالة»، مع بناء جبهة إقليمية لاحتواء إيران، تضم إسرائيل والدول العربية، وتثبيت ترتيبات أمنية جديدة تقلّص الاعتماد على القواعد الأمريكية الثابتة والضحمة (استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي للشرق الأوسط : 28 يناير 2026).

الاستراتيجية الدفاعية المذكورة تضع إطارا واضحا لتمكين الحلفاء الإقليميين من تحمل المسؤولية الأساسية في ردع إيران والدفاع ضدها. وهذا يعني أن واشنطن تريد أن تكون «الضامن» و«المُمكن»، وليس «الحامي الوحيد».

الولايات المتحدة ترى أن إسرائيل «نموذج للحليف» القادر على الدفاع عن نفسه بدعم أمريكي مسدود لكن حاسم، وأن دول الخليج أصبحت «أكثر رغبة وقدرة» على الدفاع عن نفسها

بشراء الأنظمة العسكرية الأمريكية. هذا التحول يخدم هدفا مزدوجا، وهو تخفيف العبء العسكري والمالي عن واشنطن، وبناء منظومة أمنية إقليمية أكثر استدامة (المصدر السابق).

إعادة تصميم الوجود العسكري.. قواعد أصغر وأكثر تحصينا الحرب كشفت أن القواعد الأمريكية الثابتة والضحمة في الخليج تحولت من «عوامل طمأنة» إلى أهداف مباشرة، إذ قصفتها إيران وألحقت أضرارا في منشآت استخباراتية ومعدات حساسة. هذا دفع البنتاجون إلى التفكير في إعادة توزيع القوات بعيدا عن الخليج، نحو الأردن وإسرائيل وغيرها، إذ تكون خلف دفاعات جوية أفضل ولديها وقت إنذار أطول (After Iran, US signals major security shift in the Middle East | Responsible Statecraft).

الهدف ليس الانسحاب من المنطقة، بل تقليل حجم القواعد الثابتة، والاعتماد على قواعد أصغر، ومعدات متركزة، وقوات بحرية، وانتشار دوري، وروابط استخباراتية، وخطط تعزيز سريع. هذا يقلل من قابلية القوات للاستهداف، ويحافظ على القدرة على الضرب عند الحاجة (The Future of US Basing in the Gulf After the 2026 Iran War • Stimson Center).

تعمل الولايات المتحدة على مشروع «احتواء إيران بعد الحرب»، بثلاثة عناصر رئيسية: الأول: تحالف إقليمي بقيادة أمريكية... والثاني: تثبيت الترتيبات الأمنية الجديدة، ويشمل ذلك



○ بقلم:

سميرة بن رجب

اتفاقية أمنية بين إسرائيل وسوريا، وتنفيذ الاتفاق الإطاري بين إسرائيل ولبنان، وإنهاء تداعيات حرب غزة عبر «خطة السلام» الأمريكية لإغلاق الجبهات المفتوحة... أما الثالث فهو توسيع اتفاقيات إبراهيم (Trump Drafts Post-War Middle East Plan)... وقد تجيب هذه العناصر الاستراتيجية الثلاثة عن السؤال حول أسباب عدم حسم واشنطن صراعها مع إيران. إن إدارة ترامب لا تريد «حسم» الصراع مع إيران عسكرياً؛ لكن «الحسم» ليس ضرورياً لتحقيق الهدف الأكبر، وهو: إعادة تشكيل النظام الإقليمي تحت القيادة الأمريكية، مع إسرائيل كـ«القوة المحورية»... وأن بقاء إيران كـ«التحديد المُمار»، لا منتهصر ولا منهار، هو بالضبط الوضع الذي يبرر استمرار الحاجة إلى

الوجود الأمريكي، ويمنح إسرائيل دوراً لا يمكن لأي دولة عربية أن تنافسها فيه. هذا هو المنطق الذي يجعل «عدم الحسم» قراراً استراتيجياً، لا فشلاً.

التحديات التي تواجه

هذه الاستراتيجية يبدو أن الخطة لا تزال «قيد الطهي» ولم تنضج بعد، وهناك عقبات رئيسية، أهمها الانتخابات الإسرائيلية القادمة (27 أكتوبر 2026). والتحدي الآخر هو عدم يقين الحلفاء بهذه الخطة، والثالث هو مدى قدرة إيران على الاستمرار.

إن من نراه على وسائل الإعلام لا يعني انسحاباً للجيش الأمريكي، بل هو إعادة تموضع.. ومحاولة لتحويل الحرب على إيران من مواجهة أمريكية مباشرة مفتوحة إلى نظام إقليمي دائم تديره واشنطن من الخلف، وتحمل فيه إسرائيل والدول العربية الجزء الأكبر من العبء، بينما تحتفظ أمريكا بقدرة الضرب والردع والوجود الاستخباراتي. وهنا الاستراتيجية الأمريكية لها هدفان رئيسيان: الأول هو تغيير الشرق الأوسط على أسس تمكين النفوذ والقوة الأمريكية في مواجهة الصين، في مسار تشكيل النظام الدولي الجديد؛ والثاني هو تغيير موازين القوة في الإقليم، في مسار تمكين إسرائيل لتصبح القوة المحورية والرئيسية في المنطقة (Trump Drafts Post-War Middle East Plan).

وهذا يعني أن الحرب لم تعد تُدار كصراع بين دول، بل كإعادة هندسة لنظام أمني ودفاعي كامل.

والسؤال هو ما موقف العرب من كل هذا؟ والإجابة المتاحة، عن هذا السؤال الجوهري، تشير إلى أن العرب لم يعودوا كتلة واحدة، بل يخضعون لإعادة تصنيف قاسية وفق دورهم في المشروعين المذكورين.

المشروعان في مواجهة

الواقع العربي

المشروع الأول: تمكين النفوذ الأمريكي في مواجهة الصين، وهذا يتجلى بوضوح في الوثائق الرسمية الأمريكية، إذ استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2026 تضع الصين كـ«المنافس الاستراتيجي الأكثر أهمية» والمحيط الهندي-الهادئ كـ«المسرح ذي الأولوية»... الحرب على إيران، من هذا المنظور، يعد تشويشاً استراتيجياً ستديره الولايات المتحدة بأقل كلفة؛ لأن استنزاف الذخائر والمعدات في الشرق الأوسط يضّر بالاستعداد للمواجهة الحاسمة مع الصين. إذن الهدف ليس احتلال إيران، بل إعادة توزيع الأعباء على الحلفاء الإقليميين، وتحرير القوات الأمريكية للتحول نحو آسيا. المشروع الثاني: تمكين إسرائيل كقوة محورية... هنا تظهر الأدلة بشكل صارخ. 1- بعد الحرب، تحولت سوريا (حكومة أحمد الشرع) إلى أول دولة عربية تتفاوض مباشرة مع إسرائيل وتعلن أن هناك «ضرورة» لاتفاق أمني. 2- لبنان، فتح مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لأول مرة منذ 1983. 3- وبقي هناك الهدف الأكبر المعلن، وهو تطبيع

بمناسبة يوم الغذاء العالمي..خالد الأمين رئيس لجنة القطاع الغذائي بالغرفة:

الحكومة تدير المخزون الاستراتيجي وسلاسل الإمداد بكفاءة

أكد خالد علي الأمين عضو مجلس التنمية الاقتصادية رئيس لجنة القطاع الغذائي بغرفة تجارة وصناعة البحرين أن التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، خلال افتتاح دور الإنعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، تمثل إطارا استراتيجياً واضحاً لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والمائي في مملكة البحرين، وترسيخ مكانتهما باعتبارهما من مقومات الأمن الوطني الشامل، بما يتجاوز المفهوم التقليدي لتوافر السلع إلى بناء منظومة وطنية متكاملة قادرة على مواجهة الأزمات، واستباق المخاطر، وحماية المصالح الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.

وأوضح الأمين أن تأكيد جلالة الملك المعظم مواصلة تعزيز الأمن الغذائي والمائي يعكس إدراكا عميقا لأهمية هذا الملف في ظل المتغيرات

الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة، وما تشهد الأسواق العالمية من تحديات تؤثر في التجارة الدولية وخطوط الملاحة وتكاليف النقل وأسعار المواد الأولية. وأضاف أن الأمن الغذائي أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وبقدرة الدولة على ضمان استمرار تدفق السلع الأساسية إلى الأسواق، وحماية المستهلكين، والمحافظة على استقرار النشاط التجاري والإنتاجي.

وأشاد الأمين بكفاءة الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في إدارة ملف الأمن الغذائي، ومتابعة المخزون الاستراتيجي، وتعزيز جاهزية سلاسل الإمداد، والمحافظة على وفرة السلع الأساسية واستمرارية تدفقها إلى السوق المحلي في ظل التحديات الإقليمية والدولية. وأكد أن هذه الجهود تعكس



○ خالد علي الأمين.

أهمية التخطيط الاستباقي والعمل المؤسسي والتنسيق المستمر بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما يعزز قدرة المملكة على التعامل مع المتغيرات الطارئة ويحد من انعكاساتها على الأسواق والمستهلكين. وأشار إلى أن الرؤية الملكية السامية تضع مسؤولية مشتركة أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية ومؤسسات القطاع

الخاص لمواصلة تطوير منظومة الأمن الغذائي، من خلال تحديث التشريعات ذات الصلة، ورفع كفاءة السياسات التنظيمية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتوفير الحوافز اللازمة لتوسيع الاستثمارات في التخزين الاستراتيجي والتصنيع الغذائي والإنتاج الزراعي والخدمات اللوجستية. وأكد أن ترجمة هذه التوجهات إلى مبادرات تنفيذية مستدامة ستسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتوسيع الفرص أمام المستثمرين، ورفع القيمة

وإشدد الأمين على أن القطاع الخاص البحريني يمثل شريكا استراتيجيا في تحقيق الأمن الغذائي، وأكد أن هذه التوجهات تنسجم مع الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمملكة البحرين، وما تستهدفه من تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاقتصاد المعرفي، ورفع الإنتاجية والتنافسية. كما أن تطوير القطاع الغذائي يفتح آفاقا

جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعزز فرص التوظيف والاستثمار، ويدعم نمو الصناعات الوطنية والصناعات المصغرة، يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة واستدامة. واختتم الأمين تصريحه بتأكيد أن مستقبل الأمن الغذائي في مملكة البحرين والمنطقة يرتبط بتعزيز التكامل الخليجي والعربي، وتوسيع مجالات التعاون في المخزون الاستراتيجي، وتبادل السلع الغذائية، وتنويع مصادر الإمداد، والاستثمار المشترك في المشاريع الزراعية والصناعات الغذائية والبنية التحتية اللوجستية، وشدد على أن التوجهات الملكية السامية تمثل منطلقا لمواصلة العمل الوطني المشترك، بما يضمن أمن الغذاء والماء، ويحمي استقرار الأسواق، ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات، وصولاً إلى منظومة غذائية مستدامة تحفظ مصالح الوطن والمواطن وتؤمن احتياجات الأجيال القادمة.

أكد البروفيسور عبدالله يوسف الحواج الرئيس المؤسس رئيس مجلس أمناء الجامعة الأهلية، أن الخطاب الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بمناسبة افتتاح دور الإنعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس، يجدد التأكيد بأن مستقبل البحرين يبني بتكامل قوة مؤسساتها، وتماسك مجتمعتها، والاستثمار في الإنسان، فضلا عن القدرة على تحويل التحديات إلى فرص للتنمية.

وقال الحواج إن الخطاب يحمل رسالة استراتيجية بشأن مسؤولية الجميع في صون المكتسبات الوطنية وتطويرها، والانتقال بها إلى آفاق أوسع من التنافسية والابتكار والاستدامة.

وأكد أن المؤسسات الأكاديمية معنية بترجمة هذه الرؤية إلى أثر ملموس، من خلال تعليم يواكب التحولات، وبحث علمي يستجيب



○ عبدالله يوسف الحواج.

الخطاب الملكي يضع بناء الإنسان في قلب المستقبل

لاحتياجات المجتمع، وخريجين يمتلكون المعرفة والكفاءة المهنية والوعي الوطني، وأعرب عن اعتزازه بما تضمنه الخطاب من تقدير للدور الذي تضطلع به القوات الدفاعية والأمنية في حماية الوطن وصون استقراره، وما عكسه من ثقة بوعي الشعب البحريني وتلاحمه. كما أشاد بجهود الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في مواصلة العمل التنويري وإدارة شؤون الدولة، مؤكداً أن قوة البحرين تتجلى في تكامل مؤسساتها وتعاون أبنائها.

ووصف الحواج التوجيه الملكي بتخصيص الأول من يونيو من كل عام مناسبة وطنية وإجازة رسمية باسم «يوم العهد والولاء» بأنه خطوة تعزز الذاكرة الوطنية، وتغرس في الأجيال الجديدة قيم الوفاء والانتماء والمسؤولية، بما يجعل الولاء للوطن ممارسة تتجسد في العمل والإنتاج وحماية المنجزات. كما أشاد بتخصيص عام 2027 ليكون «عام عيسى بن سلمان»، معتبراً إياه استحضاراً لإرث صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، طيب الله فراه، في بناء مؤسسات الدولة وترسيخ دعائم نهضتها. وأكد أن الوفاء لهذا الإرث يتكسب معناه الأعمق حين يتحول إلى دافع لمواصلة البناء، وتوسيع فرص التعليم والعمل، وإعداد أجيال قادرة على حمل مسؤولية المستقبل.

وأضاف أن الجامعة الأهلية، التي تأسست عام 2001، تنظر إلى رسالتها باعتبارها شراكة وطنية في بناء الإنسان وإنتاج المعرفة، لا مجرد تقديم برامج أكاديمية؛ فالقيمة الحقيقية للتعليم الجامعي تكمن في قدرة الخريج على الابتكار، وحل المشكلات، والإسهام في تطوير الاقتصاد وتحسين جودة الحياة.

وأشار إلى أن تصنيف الجامعة الأهلية ضمن أفضل 300 جامعة عالميا في تصنيف «التايمز للتعليم العالي» لعام 2027 يعكس قدرة الجامعات البحرينية على المنافسة دوليا، ويعزز مسؤوليتها في مواصلة تطوير التعليم والبحث العلمي والشراكات الأكاديمية وخدمة المجتمع. واختتم بتأكيد أن الرهان الحقيقي يكمن في تحويل الرؤى الوطنية إلى نتائج ملموسة في مجالسي التعليم والعمل، مشددا على مواصلة الجامعة الأهلية دورها في إعداد الكفاءات، وإنتاج المعرفة، والمشاركة في بناء اقتصاد وطني أكثر ابتكاراً واستدامة؛ وفاءً لتاريخ البحرين واستجابة لتحديات قيادتها الحكيمة وشعبها الكريم.

في خطوة رائدة نحو الدفع بعجلة الابتكار إقليمي

stc البحرين في المنطقة في اعتماد خدمة التحقّق من أرقام

الهواتف عبر «Firebase» بالتعاون مع «Telenor Linx»

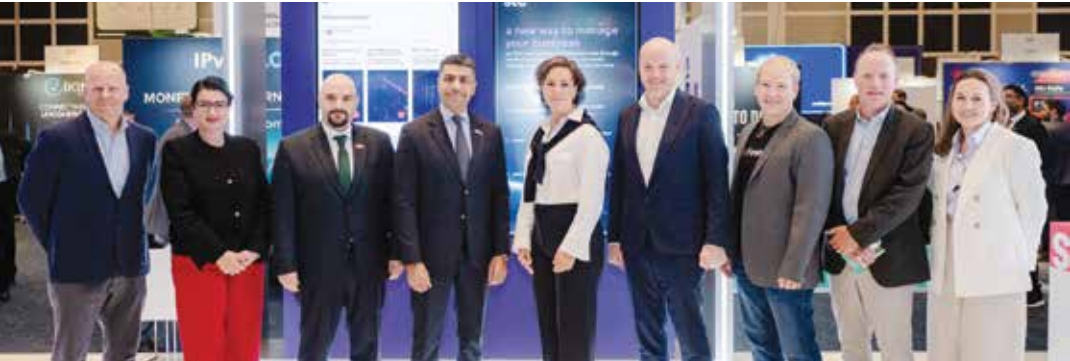
عقدت stc البحرين، المُمكن الرقمي، شراكة استراتيجية مع شركة «Telenor Linx» لاعتماد خدمة التحقّق من أرقام الهواتف عبر «Firebase»، وذلك خلال مؤتمر «Capacity Europe 2026»، لتصبح بذلك شركة الاتصالات الأولى في المنطقة التي تتبنى هذه التقنية المتقدمة، في خطوة ريادية نحو الارتقاء بالمنظومة الرقمية الإقليمية باعتماد أحدث الحلول الأمنة والمتطورة في مجال التحقّق من الهوية الرقمية عبر الموبايل.

ويأتي اعتماد stc البحرين هذه التقنية المبتكرة ضمن استراتيجيةها الأوسع نطاقاً لإرساء بنية تحتية رقمية متطورة تواكب متطلبات المستقبل على الصعيدين المحلي والإقليمي، حيث تسعى من خلال هذه الخدمة إلى تمكين مطوري التطبيقات وشركات التكنولوجيا المالية ومنصات التجارة الإلكترونية والمؤسسات الرقمية من تجاوز آليات التحقّق التقليدية والبيدوية القائمة على إرسال رموز التحقّق مرة واحدة (OTP) عبر الرسائل النصية القصيرة، والتحول إلى آلية سلسلة للمصادقة عبر شبكة الهاتف المتنقل بالاستناد إلى شريحة الاتصال (SIM).

ومن شأن هذه التقنية أن تحدث نقلة نوعية في إجراءات تسجيل المستخدمين، والحد من التأخير عند

إجرائهم تسجيل الدخول، والتصدي لعمليات انتحال الهوية واعتراض الرسائل النصية القصيرة، فضلاً عن تمكين عملاء stc البحرين من قطاع الأعمال، وشركائها الرقميين من رفع معدلات الاحتفاظ بالمستخدمين، وتعزيز الأمن التشغيلي، وإثراء التجربة الرقمية على نطاق أوسع.

وبهذه المناسبة، صرّح هشام مصطفى رئيس قطاع الأعمال والنوالم والمشفلين لدى شركة stc البحرين قائلاً: «إننا في stc البحرين حريصون على الاستثمار في أحدث



التقنيات لإرساء منظومة رقمية آمنة وسلسة لمשתركينا وشركائنا من قطاع الأعمال. وبصفتنا شركة الاتصالات الأولى على مستوى المنطقة في إطلاق خدمة التحقّق من أرقام الهواتف عبر «Firebase» بالتعاون مع «Telenor Linx»، فإن ذلك يعد إنجازاً يعزز من ريادتنا إقليمياً في مجال التكنولوجيا، وطرح أحدث حلول التحقّق عبر مختلف المنصات الرقمية، انسجاماً مع رؤية مملكة البحرين الرامية إلى الدفع بعجلة الابتكار والارتقاء بالاقتصاد الرقمي».